عيون الملا عبود

العراقية عادت بضغوط اميركية وضمانات ايرانية

قال مصدر في التحالف الوطني، امس، ان قرار العراقية باستئناف حضورها في مجلس النواب جاء نتيجة ضغوطات اميركية شديدة في مقابل ضمانات ايرانية بتطبيق بنود اتفاقية اربيل واقناع المالكي بايقاف التصعيد ضدها تمهيدا لانجاح المؤتمر الوطني المقبل. واوضح المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، لـ "المدى" ان "قرار القائمة العراقية بالعودة الى قبة البرلمان الذي خرجت به الاحد كان نتيجة ضغوط مارستها واشنطن على زعماء القائمة بما فيهم اياد علاوي واسامة النجيفي لانهاء قطيعتهم البرلمانية".

ويضيف ان "البيت الابيض ابلغ قادة العراقية بضرورة كسر حالة الجمود في العراق الذي وصفته بانه يمر باخطر مرحلة بعد سحب قواتها نهاية كانون الاول الماضي"، لافتا الى ان "قادة اميركيين ابرزهم جو بايدن نائب الرئيس الاميركي قال ان ادارته منهمكة في متابعة الاوضاع المضطربة في الاقليم لا سيما فيما يتعلق بالملفين السوري والايراني وان واشنطن تخشى انزلاق العراق الى حرب اهلية عبر سلسلة الانتكاسات الامنية الاخيرة التي تقف وراءها اطراف اقليمية لخطف الانظار عن الازمة التي يعيشها النظام السوري".

ويؤكد القيادي في التحالف الوطني ان "الادارة الاميركية اوضحت لزعماء العراقية بانهم سيدفعون ثمن استمرار الازمة مع حكومة المالكي في حالة انهيار نظام الاسد وبقائهم خارج الحكومة والبرلمان". ويرجع المصدر الانتقادات الاخيرة التي وجهها اياد علاوي للولايات المتحدة الى الضغوطات التي مارستها على قائمته، لكنه يؤكد ان "طهران قدمت ضمانات مشددة لعلاوي وزملائه في العراقية لتطبيق بنود اتفاقية اربيل وبالخصوص اعادة احياء مجلس السياسات الاستراتيجية مقابل تعليق مقاطعة البرلمان والحكومة".

ويتابع المصدر بالقول ان "عودة العراقية للبرلمان هي خطوة اولى لاعلان عودتها للحكومة لكنها تنتظر استجابة المالكي على مطالبها ليتم اعلان ذلك خلال المؤتمر الوطني الذي يتوقع ان يعقد الشهر المقبل".

لكن المصدر يقر بوجود عقبة امام تسوية الاوضاع تتمثل بمصير كل من طارق الهاشمي وصالح المطلك الذين سيتم بحث الموقف منهما خلال المؤتمر.

قال مصدر من داخل البعثة العراقية الدائمة في الجامعة العربية انه لم يتأكد حتى الان حضور سوى زعيم عربي ودولة خليجية واحدة فقط اعمال القمة العربية المقرر عقدها في العاصمة بغداد في آذار المقبل.

واوضح المصدر، الذي تتحفظ "المدى" عن كشف اسمه، ان "العراق كشف مؤخرا مباحثاته مع الامين العام للجامعة العربية نبيل العربي لتأكيد موعد القمة اواسط آذار المقبل ومكان انعقادها في العاصمة بغداد وكان اخرها وفد برئاسة علي الدباغ المتحدث باسم الحكومة العراقية". ويضيف ان "العربي ابلغ الحكومة ان الجامعة بانتظار قرار بغداد لان استضافة القمة من حقها بحسب النظام الداخلي للجامعة" مشيرا الى ان "الامين العام للجامعة متحمس لانعقاد القمة العربية لمناقشة التحديات الكبيرة التي تواجه العرب للخروج بقرارات جريئة وتاريخية". لكن الدبلوماسي العراقي يستدرك بالقول ان "مسؤولي الجامعة العربية اكدوا للجانب العراقي ضرورة خطب ود كل من السعودية وقطر لعقدها اولا ولانجاحها ثانيا لان مقاطعة هذين البلدين ستنعكس على المشاركة الخليجية برمتها والعربية ايضا". ونقل عن مسؤولي الجامعة العربية طلبهم من الجانب العراقي "السعي لان تكون القمة بمستوى مشاركة كبيرة داعين بغداد الى ضرورة اقناع زعماء عرب للمشاركة في اعمال القمة بغداد التي يجب ان تكون التاريخية". ويؤكد المصدر "لم يتأكد حتى الان مشاركة اي زعيم عربي سوى الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة وسلطنة عمان من بين الدول الخليجية"، مرجحا ان "تكون مشاركات الدول العربية الاخرى على مستوى الممثلين او وزراء الخارجية".

وكانت مصادر قالت للمدى في وقت سابق ان دولا عربية طلبت من بغداد تغيير موقفها من الازمة في سوريا كشرط لاستضافة القمة العربية.

زعيم عربي ودولة خليجية واحدة سيحضران قمة بغداد

الصدر: تصريحات سليماني قبيحة.. ودانائي يحذّر من انهيار الحدود العراقية السورية

مصادر لـ(المدى): المالكي إلى طهران حاملاً رسائل أميركية

ينوي رئيس الوزراء نوري المالكي القيام بزيارة إلى طهران لبحث عدد من القضايا التي تهم الطرفين، قالت عنها الأخيرة أنها لبحث القضايا التجارية، فيما علمت (المدى) أن بغداد لديها رسائل أميركية تريد إيصالها إلى الرئيس الإيراني احمد نجادي. كما نصح السفير الإيراني، الأطراف السياسية العراقية بحل قضاياهم داخليا عبر الحوار، مشددا على ان الاوضاع في سوريا ممكن أن تلقي بظلالها على العراق، محذرا من انهيار امن الحدود بين البلدين.

المالكي خلال استقباله أمي وفد من الجامعة العربية..... (رئاسة الوزراء)

بغداد / إياس حسام الساموك

يأتي ذلك في وقت وجه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر انتقادات إلى طهران داعيا إياها إلى أن تكون صديقة لا متحكمة على حد وصفه.

وقالت مصادر مقربة من ائتلاف دولة القانون لـ(المدى)، أمس "المالكي سيتوجه إلى طهران في زيارة مرتقبة لم يحدد موعدها بعد"، موضحة "سيحمل في جعبته عدداً من الملفات العالقة من بينها رسائل أميركية إلى الرئيس الإيراني احمد نجادي".

وعن طبيعة هذه الرسائل قالت المصادر "إنها لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، فواشنطن ترى في رئيس الوزراء وسيطا ناجحا بحكم علاقاته الطيبة مع إيران وتريد استثمارها".

ويتفق مراقبون للشأن السياسي مع ما ذهبت إليه المصادر، غير أنهم شددوا على أن واشنطن تبحث اليوم تهدئة العلاقات مع إيران وسوف تستخدم المالكي في تحقيق هذا الغرض باعتباره حلقة الوصل بين الطرفين.

ويقول استاذ العلوم السياسية حميد فاضل "ان رئيس الوزراء ولما له علاقة جيدة بطهران وواشنطن فسوف يوصل رسائل الى الجانب الايراني تنطوي على رغبة واشنطن بتهدئة الخلافات الحاصلة معها". ولكن فاضل يرى وجود العديد من الملفات التي سوف تفتح مع طهران خلال هذه الزيارة ولن تقتصر على تلبية وجهة النظر الأميركية، مبينا في مقابلة مع (المدى) أمس "هناك العديد من النقاط المفصلة التي يجب مناقشتها، فالمالكي يحاول النكاية بأنقرة بعد التدهور الأخير، فهو يطمح إلى علاقات اقتصادية وتجارية مع ايران وانه لن يتأثر بقطع العلاقات مع تركيا اذا ما حصل ذلك"، ولم يستبعد أستاذ العلوم السياسية طرح الازمة السورية والموقف العراقي منها على طاولة الحوار، لكنه شدد على انه "من المستحيل ان تدخل طهران على خط الوساطة بين الكتل السياسية كما يشيع له البعض، فأن القائمة العراقية لن ترتضي بأن تعتبر ايران طرفا محايدا".

وعلى صعيد متصل نقلت وكالة مهر الايرانية عن السفير الإيراني في بغداد حسن قوله "اننا ننصح ان تتم تسوية القضايا والمشكلات في اجواء الحوار والتفاوض بين الجانبين.

ولفت دانائي فر إلى أن قضية طارق الهاشمي قضية قضائية، وان على الجهاز القضائي العراقي ان يتخذ القرار بهذا الشأن، وان التدخل غير القضائي حتى في داخل العراق امر مرفوض، مضيفا: اننا لا ننوي التدخل في هذا الموضوع".

وبشأن تأزم الاوضاع في العراق بعد الانسحاب الامريكي، وصف دانائي فر الانسحاب الأمريكي من العراق بأنه لم يكن إراديا، وإنما كان إجباريا، موضحا انه كانت هنالك رؤيتان لدى أمريكا بشأن بقاء القوات الأميركية في العراق، احدهما البقاء مهما كان الثمن، والثانية الانسحاب من اجل تكبد خسائر اكبر، ما ادى الى بروز ازمة في هذا البلد، ما تسبب بتأخير انسحاب القوات الأميركية من العراق.

ولفت إلى أن الذين يزعمون أن انعدام الأمن ازداد في العراق بعد الانسحاب الأميركي، هم نفسهم المطالبون ببقاء القوات الأميركية في العراق، وقد حدثت قضية طارق الهاشمي في نفس الفترة، ما جعل الفريق الأول يزعمون أن العراقيين غير قادرين على إدارة شؤونهم بأنفسهم.

وأكد السفير الإيراني، ان مثل هذه الأحداث كانت تحصل وبشكل أوسع خلال تواجد القوات الأميركية في العراق.

واكد دانائي فر على أهمية التبادل التجاري بين إيران والعراق، مشيرا إلى أن قيمة الصادرات الإيرانية إلى العراق تبلغ حوالي ٧ مليارات دولار.

وأعلن السفير الإيراني أن وزراء البلدين سيقومون بـ ٩ زيارات متبادلة حتى نهاية العام الإيراني الجاري (ينتهي في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢)، وهذا يعتبر رقما قياسيا في الزيارات الرسمية المتبادلة، كما أعلن عن زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في المستقبل القريب إلى إيران.

وبشأن الاوضاع في سوريا، اكد السفير الإيراني ان الأحداث في سوريا تؤثر على العراق على الصعيدين الاجتماعي والأمني، وقد توجه بعض المسلحين من العراق الى سوريا، وفيما إذا تفاقم الوضع في سوريا، فإن الحدود الغربية للعراق ستشهد انعداما للأمن.

على صعيد آخر، اكد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس الاثنين، أن قائد فيلق القدس الإيراني قاسمي سليماني نفى تصريحاته بشأن العراق، مطالبا إيران بأن تكون صديقة لا أن تكون متحكمة.

وقال الصدر في رده على بعض أتباعه بخصوص تصريحات سليماني وتلقت "السومرية نيوز"، نسخة منه، إن "سليماني ينفي تلك التصريحات القبيحة".

ودعا الصدر إيران إلى أن "تكون صديقة لا أن تكون متحكمة".

وكان قائد فيلق القدس الإيراني العميد قاسم سليماني قد أعلن خلال ندوة تحت عنوان "الشباب والوعي الإسلامي" بحضور عدد من الشباب من البلدان العربية التي شهدت ثورات ضد أنظمة الحكم فيها أن العراق وجنوب لبنان يخضعان لإرادة طهران وأفكارها، مؤكداً أن بلاده يمكن أن تنظم أي حركة تهدف إلى تشكيل حكومات إسلامية في البلدين.

يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي يطلق في أكثر من مناسبة مواقف يدافع فيها عن استقلالية حكومته وينفي خضوعها لأي تدخلات خارجية، لاسيما من إيران، المتهمة من قبل عدد من الأحزاب العراقية والدول الأوروبية والولايات المتحدة أنها تتدخل بشكل مباشر بشؤون العراق الداخلية وتدعم جماعات مسلحة من خلال تجهيزها بالأسلحة والمتفجرات.

كتابة على الحيطان

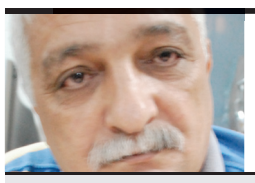

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

لماذا لايتدخلون ؟

لوكنت بدل أوردوغان التركي أو سليماني الايراني أو رئيس جزر الواق واق لما ترددت لحظة عن دس أنفي بوقاحة ودون تردد في الشأن العراقي .. فالساحة والحمد لله تعج بأحصنة طروادة المسلحة منها علنا والمستترة خلف العملية السياسية المهلهلة أولا ،والأبواب مشرعة على مصاريعها للجميع لكي يصبحوا أولياء علينا نحن الشعب "القاصر" الذي يحتاج الى من يدلّه الى طريق الحياة الكريمة والمحترمة ثانيا!

منذ انطلاق هذه العملية وقوانا السياسية تستقوي بالخارج على الداخل للحصول على مكاسب ومغانم بروح غير رياضية على الاطلاق ، وتتبادل هذه القوى الاتهامات فيما بينها بخصوص تلك الاستقواءات ، وفي كل رأس أزمة تنشط حركة الطيران لدينا الى عواصم قريبة وبعيدة والمسافرون بالجملة قادة كتل ومستشارين وحمالي صكوك . ليس هذا التوصيف قاسيا فهذا بالضبط ما يقوله البعض للآخر في مسيرة سياسية تتوالد فيها الازمات بل وتختلق اختلاقا دون أن نتقدم خطوات جوهرية وحقيقية الى الأمام .

ان القوى والدول التي تبيح لنفسها حق التدخل السافر أو من خلال أدواتها المكشوفة ، فلا شيء يمكن ان يحدث تحت جنح الظلام دون أن تكشفه القوى المتضادة له في المصالح ،انما تفعل ذلك بكل أريحية لأن أمامها منطقة سياسية رخوة ومنخفضة قابلة لاستقبال الآخرين لان هناك من يفتح الأبواب والشبابيك معا ، والحجج واهية وكثيرة وهناك من ينظرلها ويضعها في سياق السياسات الاستراتيجة التي تخدم المصلحة الوطنية !!

في غير الاستقواءات المعيبة التي تنتهجها معظم الكتل المشاركة في العملية السياسية فان خطابنا السياسي مبعثر ومشتت وغير متوازن تتلاعب به الاجندات الطائفية والقومية بل وحتى الارتباطات المشبوهة . خطابنا السياسي والوطني غير الموحد والخاضع للمعايير المزدوجة دفع الآخرين وتحديدا تركيا وايران الى استلهام التأريخ للتصارع على ارضنا بأيادينا انفسها تحت واجهة مساعدة الشعب العراقي في البداية ثم ابتدأت تتضح شيئا فشيئا خطابات التدخل المباشر واعلان الوصاية ، تصريحات أردوغان وسليماني الأخيرة نموذجا ، وهي تصريحات كشفت مواقف الكثير من القوى بما في ذلك الحكومة ، فالصمت على اردوغان قابله هجوم على سليماني والهجوم على الأخير قابله صمت على أردوغان ، واتخذت طبيعة الاستنكارات السياسية والرسمية بعدا طائفيا وشخصيا الى حد كبير ، استنكارات تعاملت مع التدخلات الفضة لايران وتركيا بخطاب هلامي عام يتحدث عن تدخلات عامة كأنها حدثت وتحدث على كوكب المريخ ، وردود افعال رسمية تشبه الخطابات الرسمية للانظمة العربية من طراز ، ندين ونشجب ونستنكر دون البحث عن خطوات ملموسة لافهام الآخرين باننا ليس الفناء الخلفي لبلدانهم !! والأنكى من كل ذلك ان بعض وزاراتنا وفي عشية تصريحات التدخل ، فضلا عن القصف المتواصل لقرى كردستان الحدودية ، تعقد الاتفاقات الاقتصادية والتجارية فيما يحل نوابنا وسيا سيونا ضيوفا على انقرة وطهران كما لو ان تلك التدخلات الصريحة لاتمس كرامتهم الوطنية بل والشخصية باعتبارهم قادة للعملية السياسية في البلاد .

النكتة السمجة هي اننا نشمر عن سواعدنا لنعلن بصراحة ووضوح باننا نقف بقوة ضد التدخلات الخارجية في الشأن السوري !!

ولله في خلقه شؤون

شوان: لا أدلة على تورطها بعمليات مسلحة.. و وتوت يتهمها بالإرهاب

بغداد تطرد ٣٢ شركة أمنية ولجنة الدفاع مختلفة في تقويمها

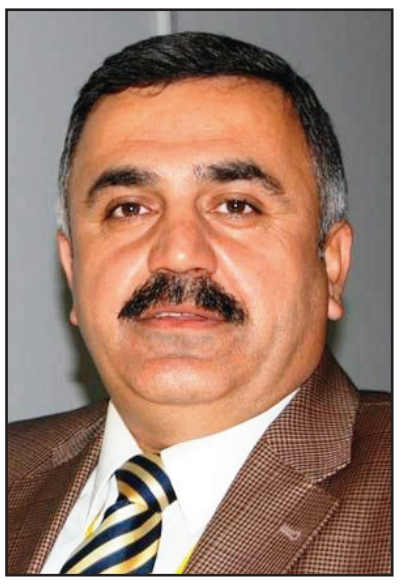

شوان محمد طه

□ **بغداد / المدى**

تعتزم الحكومة طرد ٣٢ شركة أمنية من العراق لمخالفتها القوانين واللوائح، في حين دعت لجنة الامن والدفاع البرلمانية إلى تقليص عددها والاعتماد على الخبرات العراقية في تشكيلاتها.

وقال عضو لجنة الأمن حامد المطلك أمس "هناك نية للحكومة العراقية لطرد ٣٨ شركة أمنية أجنبية من العراق.

وقال المطلك في تصريحات صحفية إن "العراق ليس بحاجة إلى الشركات الأمنية الأجنبية التابعة للقوات المحتلة إذ أن العراقيين يمتلكون القدرة على حفظ الأمن في البلاد".

وأوضح إن "هناك نسبة بطالة كبيرة بين أبناء الشعب العراقي وهم بحاجة إلى تعيين"، مؤكدا أن "الشعب العراقي أولى بالتعيين من هذه الشركات الأجنبية وحفظهم لأمن العراق".

يذكر أن ضابطا رفيع المستوى في الجيش العراقي أعلن إن تقريراً استخبارياً سرياً تلقته الحكومة يؤكد تورط عدد من الشركات الأمنية الأجنبية في نشاطات غير شرعية لمصلحة أميركا وإسرائيل، ما استدعى اتخاذ إجراءات بحقها بينها دهم مقراتها في المنطقة الخضراء.

وأشار المطلك إلى أننا "نحتاج إلى تطوير الأمن ووسائله وخاصة بعد مرحلة الانسحاب الأميركي من العراق"، بالإضافة إلى"القضاء على المرتشين والمفسدين والمجرمين من اجل عراق آمن".

وفي السياق نفسه قال عضو اللجنة شوان محمد طه في تصريح لـ(المدى) أمس "كنا قد رفعنا توصيات إلى وزارة الداخلية بضرورة اعتماد آلية جيدة في إعطاء التراخيص للشركات الأمنية التي يبلغ عددها ١٥٠"، معربا عن أمله في تكون اغلب هذه الشركات عراقية، وقال "حتى الأجنبية فينطوي أن تنطوي على خبرات عراقية من العسكريين السابقين المحالين الى دائرة المحاربين القدامى". وعن المعلومات التي تتحدث عن تورط بعض هذه الشركات بعمليات عنف في البلاد اكد شوان "توجد شكوك حول هذا الموضوع ولكن ننتظر الأدلة الدامغة على ارتباطها بالعمليات المسلحة وهو ما لم يتحقق في الوقت الحالي"، مشدد على أن "أكثر دول العالم تطورا تعتمد على هذه الشركات"، نافيا أن يكون لها تأثير كبير على الوضع الأمني، وقال "نحن بحاجة إلى إعادة للإستراتيجية الأمنية، فالأمر لا يتعلق بالشركات الأمنية بقدر الخطط الضعيفة التي تستخدمها الحكومة في مواجهة الجماعات المسلحة".

بالمقابل فأن عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية اسكندر وتوت كشف عن تورط بعض الشركات الأمنية العاملة في العراق بمساعدة الجماعات المسلحة، معلنا عن تشكيل لجنة أمنية مصغرة لمتابعة القضية وعمل الشركات الأمنية في العراق. وقال وتوت في تصريحات صحفية: وصلتنا بعض المعلومات تفيد بأن بعض الشركات أو عددا من أفرادها يقومون بأمور غير مقبولة ومرفوضة ومنها مساعدة الإرهاب. وأضاف: إن اللجنة طلبت من رؤساء تلك الشركات إعطاءهم تقريرا مفصلا عن شركاتهم وعدد العاملين فيها، وطلبنا من وزارة الداخلية أن تعطينا تقريرا مفصلا عن عدد الشركات العاملة في العراق وكيفية مراقبتها.

وأوضح: أن اللجنة تحاول تقليص أكبر عدد ممكن من الشركات الأمنية ومتابعتهم بشكل مستمر وميداني بهدف عدم السماح لأي عنصر من عناصر الشركات الأمنية أن يخالفوا القوانين العراقية.

وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت عن فرض إجراءات لمنح إجازات للشركات الأمنية، شملت وجوب تسجيلها لدى دائرة تسجيل الشركات التابعة لوزارة الداخلية، وعدم إظهار السلاح بشكل عدواني، وألاّ يزيد عيار الرصاصة عن ٩ ملم. وعممت الداخلية العراقية لشركات الأمن الخاصة العاملة في العراق تعليماتها التي تضمنت أيضا، حق الوزارة في حال تم تسجيل خرق لهذه الشركات مصادرة أسلحتها فورا، وفرض غرامات مالية كبيرة.

يشار إلى أن الشركات الأمنية في العراق تتولى حماية منشآت وشخصيات سياسية ومسؤولين، وقدمت وزارة الداخلية مسودة مشروع قانون إلى مجلس النواب يقضي بتنظيم عملها.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح